لماذا نعتبر العلمانية ناقصة عقل ودين؟!

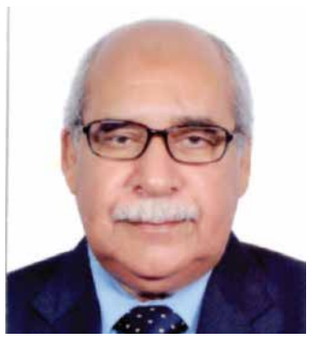

بقلم:

عبدالرحمن علي البنفلاح

إن خلافنا الفكري مع العَلْمانية لن يتوقف ما دامت هناك أسباب للخلاف موجودة، فهم-أي العَلْمانيون- يدعون، ويلحون في الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة بكل ما تمثله الدولة في تعريفها الحديث، وبما تضمه من إدارات يحتاج إليها المسلم، وهم بهذا يقصرون الدين على العبادات فقط، أما المبادئ والقيم التي جاء الإسلام لإرسائها، والدفاع عنها فلها مكان الصدارة في حياة المسلمين، ولقد بُعِثَ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالدعوة إليها، وحمل المسلمين بإرادتهم الحرة على العمل بها، واتباع سبيلها القويم، يقول صلى الله عليه وسلم: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» الألباني / السلسلة الصحيحة.

إذًا، فمهمة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ليست مقصورة على إبلاغهم هذه القيم، بل من مهماته عليه الصلاة والسلام أن يتمثلها في حياته ويعمل بها، ولهذا قالت أم المؤمنين السيدة عائشة (رضي الله تعالى عنها) لما سئلت عن رسول الله وعن أخلاقه، قالت لهم: كان خلقه القرآن!

إن الإسلام الذي تدعو العلْمانية إلى فصله عن الدولة -أي عن الحياة- هو الإسلام الشامل: عقيدة، وشريعة، وعبادات، ومعاملات، وأخلاق.. الدين الذي قال الله تعالى عنه: (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا) المائدة / ٣.

وانظروا إلى هذه الجرأة على الله تعالى، الله تعالى يقول: (ورضيت لكم الإسلام دينًا) والعَلْمانية تريد لنا غير الإسلام دينًا!

إن القرآن العظيم مليء بالأوامر والنواهي الإلهية التي تدعو المسلم إلى الالتزام بها، والعمل على هديها وبمقتضاها كما فعل سلفنا الصالح من أئمة الإسلام وتابعيهم (رضوان الله تعالى عنهم)، ولهذا فلا تشريع يسبق الشريعة الإسلامية، قد يلحقها فيما يستجد من أمور حياتنا، والذي جوز فيه الاختلاف والاجتهاد، أما في الآيات المحكمة فلا مجال فيها للاجتهاد.

وتأملوا، ثم تدبروا كيف جمع الحق سبحانه وتعالى الإسلام في جملة قصيرة جمعت كل خصال الخير، يقول تعالى: (إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون) فصلت / ٣٠.

الاستقامة في الأقوال والأفعال والعمل الصالح، هذا هو زاد المؤمن إلى الآخرة، والعَلْمانية تريد حرماننا من هذا الزاد الحلال الطيب الذي به تكتسب الحسنات، وتمحى به السيئات، بل به تبدل السيئات حسنات، يقول الحق سبحانه: (والذين لا يدعون مع الله إلهًا آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما (٦٨) يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا (٦٩) إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحًا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورًا رحيمًا (٧٠)) الفرقان.

إن للإسلام هيمنته على حياة المسلم في مأكله ومشربه، يقول تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون) البقرة / ١٧٢.

إذًا، فتحري الحلال في الطعام والشراب هي بداية لأي عمل صالح، لأن الجوارح التي مطعمها حرام، ومشربها حرام لا يتقبل منها عمل مهما كان صالحًا، والعَلْمانية لا تتحرج من أكل الخبيث من الطعام والشراب ومنها المسكرات التي تسميها بغير اسمها كالمشروبات الروحية وهي الخمور التي يحرمها الإسلام.

والعلاقات بين الرجال والنساء محرمة إلا ما أباحه الإسلام، بل لقد شدد الإسلام على حرمة العقود التي تبيح ما حرم الله تعالى، ولهذا وصف عقد الزواج بصفة تميزه عن باقي العقود حيث سماه بالميثاق الغليظ! ويتدخل الإسلام في العقود التجارية، وينظمها على أساس مبدأ الحلال والحرام، فحرم الربا، والغش والرشوة، وأكل أموال الناس بالباطل، ومن شدة اهتمامه بتوثيق العقود والديون أنه أفرد لتوثيق الديون صفحة كاملة في القرآن الكريم، انظروا إلى الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.

وفي العلاقات الدولية تكفلت آيتان بالاهتمام بعلاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى، قال تعالى: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولَم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين (٨) إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون (٩)) الممتحنة.

فالدولة الإسلامية لا تكتفي بحسن الجوار للدول المسالمة لها، بل تبذل لهم البر والقسط، وانظروا حسن معاملتها للأسرى الذين لا حول لهم ولا قوة كيف يعنى الإسلام بحقوقهم ويرأف بهم، يقول تعالى: (ويطعمون الطعام على حبه مسكينًا ويتيمًا وأسيرا (٨) إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً ولا شكورا (٩) إنا نخاف من ربنا يومًا عبوسًا قمطريرا (١٠) فوقاهم الله شر ذلك اليوم ولقّاهم نضرة وسرورا (١١)) الإنسان.

وأما علاقة الإسلام بالدولة ومؤسساتها التي ينكرها العَلْمانيون، فنجدها في قول أمير الشعراء أحمد شوقي في البيت الذي اقتبس شوقي مفردات قصيدته من الإسلام حين قال:

الدين يسر والخلافة بيعة

والأمر شورى والحقوق قضاء

وهذا يعني أن الدولة في الإسلام مدنية بمرجعية إسلامية في الحلال والحرام.

إذًا، فنستطيع أن نقول على الإجمال لا التفصيل إن المسلم في الإسلام عبد لله تعالى، خاضع لمشيئته، طائع لأوامره ونواهيه، وأن عظمة الإسلام تتجلى في سمو تعاليمه في العلاقات بين الإنسان والوجود من حوله، حتى الحيوان له نصيب مفروض من رحمة الإسلام، ورفقه، فقد دخلت امرأة النار في هرة حبستها لا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض، وشكر الله تعالى لرجل سقى كلبًا اشتد به العطش، فشكر الله له وغفر له.

وعن جبل أحد قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أحدٌ جبل يحبنا ونحبه!

وعن علاقة أهل الفكر والقلم بالحاكم: قال أحد المفكرين العَلْمانيين: إني أقبل أن يحاكمني الحاكم بصح وخطأ، ولا يحاكمني بالحلال والحرام، ويعلم هذا العَلْماني أن في الإسلام لا تسقط الجريمة بمضي المدة، بل يحملها صاحبها معه ويحاسب عليها يوم القيامة، لذلك هم لا يريدون الإسلام حاكمًا لسلوكهم، ومهيمنًا على تصرفاتهم.

وعلى هذا يصح أن نقول ونحن على ثقة: إن العَلْمانية التي هذه حالها، وما تنطوي عليه من خلط للمفاهيم، وخروج على تعاليم الإسلام، هي عَلْمانية.. ناقصة عقل ودين، وأنها لا محل لها من الإعراب في دنيا المسلمين وآخرتهم!

وداعا لمزاعم الغرب عن الحرية والديمقراطية

بقلم:

د. زكريا الخنجي

منذ ما قبل ٢٠٠ يوم فقط، كانت دول الغرب تطبل وتجعل شعوب العالم يرقص على أنغام الحرية والديمقراطية، وكلما قامت جماعة أو مجموعة من الأفراد في أي دولة من العالم باحتجاج على شيء، أيًا كان نوع هذا الاحتجاج، حتى وإن كان الأمر بسيطًا، فإن دول العالم الغربي ينتفض عن بكرة أبيه وتطالب تلك الدولة وخاصة دول العالم الثالث وبالذات الدول العربية والإسلامية بتفهم مطالب تلك الجماعة، واللجوء إلى العقلانية وضبط النفس، والحوار وأن تدع الجماعة تعبر عن آرائها ويجب تحقيق مطالبها من باب الحرية والديمقراطية وما إلى ذلك من مصطلحات كثيرة، لو كتبت في كتب لطبع منها اليوم عشرات المجلدات والكتب.

واليوم وبعد انقضاء الـ ٢٠٠ يوم على محاولة قوات الاحتلال اجتياح غزة، انكشف الخداع، وتطايرت الكلمات فمسحها الهواء المتطاير، إذ تبين أنها مجرد كلمات جوفاء، ليست ذات قيمة حقيقية حتى عند من سطرها وكتبها، فقد كان الحبر الذي كتبت به تلك الشعارات لا يساوي ثمن ورقة واحدة من الأوراق التي كتبت عليها، فقد انكشفت ومسحت، وتطايرت وتساقطت تحت أقدام تمثال الحرية، أو ذلك الصنم المعبود والذي يدعي أنه يرفع شعارات الحرية.

وفي الحقيقة فإن صنم الحرية سقط على الأرض ربما بسبب كثرة الشعارات والهتافات والأوراق التي لا قيمة لها، فتناثرت الحرية والديمقراطية مع سقوط الصنم وتكسره.

يعتقد الغرب أنه (منارة الحرية وحقوق الإنسان)، بالأحرى إنه لا يعتقد، ولكنه يفرض نفسه على هذا الأساس، لذلك وجدت الشعوب الغربية نفسها حرة في التعري وممارسة الخبائث في الحدائق العامة، ولا يستطيع أحد أن يعترض على ذلك، فعرفت ذلك بحقوق الإنسان وبالحرية، وجدت الشعوب الغربية مرة أخرى أنها يمكن أن تتعاطى المسكرات والمخدرات، ولا أحد يعترض، وجدت تلك الشعوب أنها يمكن تحويل الجنس حتى من غير رغبة الوالدين، وجدت نساء الغرب أنهن يمكن أن ينجبن أطفالاً خارج إطار الزواج، وجد السارق أنه يمكن أن يسرق أمام عين القانون بشرط أن يتحايل على القانون ويجد الفجوات فيه، للمنتحر حرية الانتحار إن رغب، وجد القاتل أنه يمكن أن يقتل أي نفس المهم أن يكون ذلك من وراء القانون، وجد الكاتب أنه يمكن أن يتطاول على أي شخص من غير قيود أو حتى احترام للمواثيق، المهم أنه يمكن أن يتلاعب على القوانين.

في الغرب ينتشر الفساد الإداري والمالي في كل المؤسسات ومن غير استثناء، ويستشري التحرش في كل المدارس والمعاهد والجامعات، وأمور كثيرة لا حصر لها، كلها يمكن ممارستها بطريقة أو بأخرى، وحتى عندما انتشرت جائحة كوفيد-١٩ ترك للشعوب الغربية حرية الاختيار ما بين الموت والحياة، فمن يريد أن يعيش فليذهب بنفسه ليبحث عن العلاج والوقاية، وإلا فإن الموت هو النهاية الحتمية لمن لا يستطيع أن يوفر لنفسه الدواء، الأمر الذي يعكس مدى تجاهل دول الغرب لحياة وصحة الشعب التي تعتبر من حقوق الإنسان الأساسية.

في الغرب كله، ينتشر فيروس العنصرية ضد ذوي البشرة السمراء، أيًا كانت أصولهم ودرجاتهم العلمية، فحتى الرواتب والمكافآت تختلف، ليس بين البيض والسمر فحسب بل حتى بين الرجل والمرأة، وإن كانت بيضاء، ويمكن للراغبين في التعرف على ذلك العودة إلى كثير من المواقع الإلكترونية للاطلاع على تلك الحقائق.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الغرب يتدخل بكل صلافة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ستار حقوق الإنسان وإثارة الاضطرابات والفوضى على الساحة الدولية.

في أغسطس ٢٠٢٢ أصدرت الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان تقريرًا أشارت فيه إلى أن دول الغرب ارتكبت سلسلة من الجرائم التي تنتهك فيها القانون الدولي بشكل خطير، بما في ذلك جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والاحتجاز التعسفي، والاعتداء بالتعذيب، وتعذيب السجناء، والعقوبات الأحادية العشوائية في منطقة الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها، مما يشكل انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان مع ضرر دائم وبعيد المدى.

وأشارت في التقرير إلى كتاب المؤرخ الأمريكي (بول أتوود) المعنون (الحرب والإمبراطورية: طريقة الحياة الأمريكية) الذي صدر في عام ٢٠١٠، إلى أن «الحرب هي طريقة الحياة الأمريكية»، فمنذ تأسيس الولايات المتحدة، كان هناك أقل من ٢٠ عامًا فقط لم تشارك فيها في حرب، مما يجعلها «إمبراطورية حرب» حقيقية.

فمنذ نهاية الحرب الباردة، شاركت دول الغرب في جميع الصراعات والحروب الرئيسية تقريبًا في منطقة الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها، والتي أصبحت المنطقة الأكثر تضررًا من الحروب الخارجية التي شنتها دول الغرب.

وقد أظهرت الإحصاءات الصادرة عن مجلة مؤسسة (سميثسونيان الأمريكية) أنه منذ عام ٢٠٠١ غطت الحروب والعمليات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة باسم (مكافحة الإرهاب) «حوالي ٤٠٪ من البلدان على هذا الكوكب».

يقول التقرير إنه لم تحشد الولايات المتحدة حلفاءها لشن حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) وحرب أفغانستان (٢٠٠١-٢٠٢١) وحرب العراق (٢٠٠٣-٢٠١١) وغيرها من الحروب فحسب، بل انخرطت أيضًا بكثافة في الحرب الليبية والحرب السورية، مما خلق كارثة إنسانية نادرًا ما نراها في جميع أنحاء العالم، لقد تسببت دول الغرب المثيرة للحروب في إلحاق ضرر مباشر وخطير ودائم بحق السكان المحليين في الحياة والبقاء.

ومن جانب آخر، فقد قمعت دول الغرب بشكل عشوائي الدول والمنظمات غير الممتثلة في الشرق الأوسط، وعززت قسرًا القيم الغربية في المنطقة، من أجل ضمان فرض الأنظمة السياسية والاقتصادية والأمنية العالمية التي تهيمن عليها دول الغرب. والذي يتمثل هدفها الأساسي في الحفاظ على الهيمنة العسكرية والاقتصادية والمفاهيمية الغربية، الأمر الذي أدى نتيجة لذلك إلى تغيير مسارات التنمية المستقلة لبلدان المنطقة وقوض بشدة سيادة البلدان ذات الصلة في الشرق الأوسط إضافة إلى حقوق شعوبها في التنمية والصحة.

تحاول دول الغرب فرض التغيير في بلدان المنطقة وإنشاء أنظمة هشة تابعة لخدمة هيمنتها العالمية، وقد أدت (صادراتها المؤسسية) القسرية ذات النزعات المعززة للهيمنة إلى شل جهود بلدان المنطقة لاستكشاف مساراتها الإنمائية بشكل مستقل وتسببت في سلسلة من العواقب الوخيمة.

بالإضافة إلى أن دول الغرب لم تُظهر أي احترام لتنوع الحضارات، فقد كانت معادية للحضارة العربية الإسلامية، ودمرت التراث التاريخي والثقافي للشرق الأوسط، وسجنت وعذبت المسلمين بتهور، وانتهكت حقوق الإنسان الأساسية للبشر في الشرق الأوسط وأماكن أخرى بشكل خطير. كما أنها قامت بنشر (نظرية التهديد الإسلامي – الإسلاموفوبيا) حول العالم، ودعت إلى تفوق الحضارة الغربية، واحتقرت الحضارة غير الغربية، ووصمت الحضارة الإسلامية بأنها متخلفة وإرهابية وعنيفة.

ولقد أثبتت لنا سجلات التاريخ بشكل متكرّر أنه أينما تنفذ دول الغرب نظامًا قائمًا على (قواعد اللعبة) الغربية وتفرض ما يسمى بـ(القيم العالمية) بما فيها ما يسمى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فعندئذ ستقع هذه المناطق في مستنقع الفوضى والاضطراب الذي له تداعيات سلبية بلا نهاية.

ولكن الحقيقة تقول إن سجلات التاريخ لم تطو بعد، فمنذ عملية طوفان الأقصى بدأت موجات وتيارات الطوفان تتمدد من تلقاء ذاتها ويلقي بظلالها على دول الغرب، شاءت تلك الدول أم لم تشأ، فالشعوب الغربية بدأت تفهم وتتساءل عن موقف حكوماتها من تلك المجازر البشعة التي تقوم بها دولة الاحتلال، وبدأت تتساءل عن كل تلك الأموال (أموال الضرائب) التي كانت تدفعها لمصلحة من تذهب؟ وبدأت تتساءل من كل تلك المبادئ التي آمنت بها وتشربت بها دماؤهم، إلى أين صارت؟ وأسئلة كثيرة بدأت تطرحها الشعوب على حكوماتها ولم تجد لها أجوبة.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، ولكن أن تصل تلك الموجة إلى طلاب الجامعات، فإن ذلك أذهل قيادات تلك الدول، ليس ذلك فحسب وإنما أن تنتقل من جامعة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى فإن هذا الأمر لم يكن في الحسبان، وهذا ما شكل ضغطًا حقيقيًا على تلك الحكومات التي تدعي الحرية والديمقراطية، لذلك انكشف ورقة التوت، وسقطت الأقنعة، وسقطت الحريات والديمقراطيات لأن تلك الشعوب وهؤلاء الطلاب خرجوا ليس من أجل غزة فحسب، بل من أجل أنفسهم وحياتهم، إذ إنهم وجدوا أنفسهم في سجن كبير قضبانه مصنوعة من الحرية والديمقراطية، وإنما هي في الحقيقة مجتمعات هشة لم تقم على أي قيم أخلاقية أو عدالة أو أي قواعد متينة يمكن من خلالها أن تقوم لها قائمة في يوم من الأيام.

هؤلاء الطلاب وجدوا أنفسهم يواجهون الشرطة التي تحاول منعهم وتُضربهم بيد من حديد، لأنهم خرجوا للتعبير عن آرائهم والمطالبة بالحرية والديمقراطية، سُحل بعضهم وقيد عدد منهم إلى السجون، تساءل الطلاب: من الذي استدعى الشرطة؟ فوجدوا أن إدارة الجامعة وبالضغط من أعلى السلطات هي التي استدعت الشرطة.

تجلس أمام شاشة التلفزيون وتشاهد كل هذه الأحداث تجري أمامك، فتستغرب وتقول في نفسك: هل هذه الدول هي الدول ذاتها التي تدعي الحرية والديمقراطية؟ هل هذه الدول هي التي تفرض علينا وتلقننا دروسًا في فن التعامل مع الآراء وحريات الرأي؟

وعلى الرغم من كل الذي نشاهد ونقرأ إلا أن هناك الكثيرين منا ما زالوا يقدسون الغرب وأفكاره وأطروحاته، وصلافته وقيمه الهشة.

ومرة أخرى نقول، إن التاريخ لم يطو صفحاته ولم يجف حبره، فالتاريخ يسجل، والوقائع تكتب، ونحن في عصر الفضائيات المفتوحة، لذلك ننصح الجميع بالمراجعة الذاتية بكل جدية، والتخلي عن الادعاء والتحيُّز، ونبذ الهيمنة وعقلية الحرب الباردة، والحفاظ على النظام الدولي المنصف والمعقول، والدفع بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان الحقيقية.

Zkhunji@hotmail.com

عالم يتغير

حرية الصحافة والتعبير في ميزان الأحداث!

فوزية رشيد

○ بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة فإن الميزان الأكثر دقة لرصد حقيقة هذه الحرية للصحافة المعتمدة بدورها على حرية التعبير ونقل الحقائق تلخص في الفترة الأخيرة في أمرين، الأمر الأول: كيف كان التعامل الصهيوني مع الصحفيين والإعلاميين الذين كانوا يوثقون المعاناة الإنسانية في غزة فإذا برصاص الآلات الإسرائيلية تستهدفهم عن عمد حتى بدا أن حربا أخرى قائمة بين الكاميرا والميكرفون وأجساد الصحفيين والإعلاميين من جهة والدبابات والصواريخ والقناصين الذين يركزون على الشارات الإعلامية لإنهاء حياتهم من جهة ثانية! حتى بلغ عدد شهداء الصحافة وحدهم في غزة خلال ٧ أشهر ما يقارب الـ(٣٠٠ صحفي وإعلامي) بين قتيل وأسير!

○ في هذا الاستهداف المباشر للصحفيين وعائلاتهم وأقاربهم أيضا! كان يتضح حجم الكذب والخداع الذي يروج له الغرب والكيان الصهيوني حول أن هذا الكيان هو واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط! فإذا به واحة لقتل الحرية والصحافة والرأي والتعبير بالاستهداف المباشر للقتل بالرصاص والصواريخ والدبابات سواء للصحفيين أو لعائلتهم! حتى أن غزة التي جعلت العالم كله يواجه (عري النظام الدولي القائم) ووحشية الكيان الصهيوني لا يزال يعيش حالة الصدمة الثقافية والحضارية وصدمة القيم التي ظهرت جميعها عارية أمام مرآة الحقيقة في غزة والعالم فعكست الوجه الأسود الملطخ بالدماء في مواجهة من كان يوثق لجرائم الحرب والإبادة! ولكأن حرية الصحافة والتعبير تتوقف بدورها عند عتبة هذا الكيان فيتم استئصالها! والغريب أن الغرب يقف خلف الكيان وليس خلف ما يدعيه من قيم!

○ المشهد أو الأمر الثاني هو كيف واجهت عواصم الديمقراطية المدعاة في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وغيرها من الدول الغربية الاحتجاجات الشعبية والطلابية ضد حرب الإبادة في غزة وكيف قوبلت حركة الطلاب في الأيام الأخيرة في الجامعات الأمريكية بالوحشية والضرب وسحل الطلاب! وبالضغوط السياسية والفكرية حين تم تحويل رفض الإبادة وقتل الأطفال الذي يمارسه الكيان باعتباره معاداة للسامية! أي تحويل ما هو سياسي وحشي من المفترض أن ترفضه بقوة كل دول العالم دون استثناء وأن ترفضه دول الغرب التي تدعي الحريات والحقوق فإنها وبدلا من الرفض مارست القمع والوحشية والضرب والاعتقال للطلبة الجامعيين والأساتذة الذين يعبرون عن إنسانيتهم في رفض الجرائم! الدول الغربية حولت حرية التعبير في رفض جرائم الحرب إلى معاداة عرقية للسامية! وهي الدول ذاتها التي كانت تعتبر معاداة الإسلام والإساءة بالرسوم والفكر أنها حرية تعبير وليس معاداة ورغم أنها معاداة عنصرية ودينية كبيرة!

○ في ميزان الوقائع والأحداث ضربنا نموذجا أخيرا حول حقيقة حرية الصحافة والتعبير في العالم حين يتعلق الأمر بكشف فضائح وفظائع الكيان الصهيوني والأنظمة الغربية ذات المعايير المزدوجة والمهترئة التي يكثر فيها الادعاء والبروباجندا! فيما هي في الحقيقة تعادي أية حرية صحافة وتعبير حين يتعلق الأمر بها!

○ ولعل حديث الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة يكشف فقط بعض ما تتعرض له هذه الحرية في العالم وفي الحروب وفيما يتعلق بكشف الحقائق البيئية والحروب البيولوجية رغم أن ملف معاداة حرية الصحافة ملف كبير يوضح أن حرية الصحافة على المستوى العالمي هي حرية منوطة بالاستهداف وقتل الصحفيين عن عمد وليسوا مجرد ضحايا آثار الحروب أو الأحداث! وكل ذلك ورغم أهمية الرأي الكاشف للحقائق في العالم حول مختلف القضايا فإن ما يتضح هو أن مثل ذلك الرأي هو أكبر ضحايا الخداع والأكاذيب حول الحريات والحقوق الإنسانية والديمقراطية! لأن من يدير تلك المنظومة الدولية ومؤسساتها الأساسية والفرعية هم أشرار العالم أنفسهم الذين يوزعون القيم الكاذبة والأخلاقيات الفاسدة والفوضى الحضارية، كما يوزعون الأرغفة التي تبدو في مظهرها طازجة وشهية ولكن عجينتها مخلوطة بالسموم!

العالم كله بحاجة إلى وقفة جادة لمعرفة المآلات التي تنحدر نحوها ليس فقط حرية الصحافة والتعبير، بل كل الحريات والحقوق الإنسانية والديمقراطية الغربية، التي كشفت غزة وحدها حجم الزيف الداخل فيها!

الذهب البحريني علامة فارقة في عالم المجوهرات

بقلم:

عبدالهادي الخلاقي

الذهب البحريني، قد لا نبالغ إذا ما قلنا إن الذهب البحريني علامة فارقة في عالم المجوهرات في منطقة الشرق الأوسط والعالم، حيث يمتاز الذهب البحريني بسمعة وشهرة عالمية كبيرة يكفي أن تجار الذهب في دول الجوار يُروجون لذهبهم فيطلقون عليه ذهبا بحرينيا لإقناع زبائنهم بجودة الذهب وحثهم على الشراء.

هذه العلامة والسمعة التي اشتهر بها البحرين كأحد أفضل البلدان في صياغة وبيع الذهب ذات الجودة العالية والمصنعية المحترفة مع الأسف لم يتم استثمارها بشكل صحيح خلال العقود الماضية لتعزيز موقع البحرين في تنمية هذا القطاع وجذب السياح الراغبين في اقتناء المجوهرات الثمينة التي تعد أحد أكبر مصادر الدخل الوطني لأي بلد، كثير من دول الجوار جذبت إليها تجار ومصنعي الذهب ومنحتهم تسهيلات كبيرة للاستحواذ على هذا القطاع التجاري الكبير وأولتهم اهتماما كبيراً، فحققت مبيعات هائلة ساهمت في دعم الناتج المحلي وضاعفت عمليات التداول بالعملة الصعبة التي بدورها تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل كونه أحد الصناعات الإبداعية.

«ذهب بحريني» هذه العبارة التي تجعل لهذا المعدن قيمة مضاعفة في سوق المجوهرات الثمينة، ونظراً إلى عدم الاستغلال الأمثل لهذه العلامة التجارية العالمية وهذه السمعة تسعى في الوقت الحالي بعض الدول لإحلال اسم بلدها كمصنع للذهب بدلاً من أن يُروج له بأنه ذهب بحريني وفي هذا المقام لعلي أسقط إحدى النظريات الاجتماعية التي تقول: «كل فراغ في المجتمعات الإنسانية لا بد أن يأتي من يشغله فلن يبقى فراغاً دائماً» هكذا الحال بالنسبة إلى الذهب البحريني الذي بات يصارع في ظل عدم وجود مبادرات لدعمه والاستثمار فيه والترويج له إقليمياً ودولياً وجذب الاستثمارات للعمل في هذا المجال.

لقد أطلقت وزيرة السياحة في أبريل ٢٠٢٣م النسخة الثانية من مهرجان «ذهب المنامة» وصرحت بأن ذهب المنامة يشكل مساهمة لافتة في تدعيم أهداف استراتيجية السياحة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ وإبراز مكانة مملكة البحرين كمركز سياحي عالمي وزيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي، ونحن نأمل أن تقترن هذه التصريحات بمبادرات فعلية وخطة شاملة لدعم سياحة الذهب من خلال استهداف مواطني الدول الأكثر إنفاقاً في شراء الذهب الذي يُعد أحد أهم الصناعات التي تميز البحرين عن سواها جنباً إلى جنب مع اللؤلؤ البحريني، والسؤال الذي يطرح نفسه: ما المانع من أن تصبح البحرين مركزاً رئيسياً بالشرق الأوسط لتجارة الذهب والمجوهرات، وإنتاج مشغولات المعادن الثمينة واللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة وموطناً لمصممي المجوهرات والارتقاء بهذه الصناعة إلى العالمية؟!

سوق المنامة جوهرة بحرينية ثمينة لم يُحسن استغلالها حتى الآن بالقدر الكافي، كواجهة سياحية لمملكة البحرين كأحد أعرق الأسواق الإقليمية والعالمية في صناعة وبيع الذهب والمجوهرات المرتبطة بالموروث البحريني والثقافة الوطنية، سوق المنامة وتجارة الذهب وجهان لعملة واحدة فالاهتمام بالسوق ينعكس إيجاباً على تجارة الذهب والعكس صحيح، وبالتمعن في سوق المنامة مقارنة بالأسواق الخليجية القديمة التي تمثل هوية وطابع للبلد نجد أنه بحاجة إلى مبادرة متكاملة تتمثل في إنعاشه وجعله الوجهة الأولى للمواطنين والمقيمين والسياح، ولن يتحقق ذلك مالم يتم توفير مرافق وخدمات عامة كمواقف للسيارات ودورات مياه عامة ومطاعم ومحال بيع القهوة ومحال لبيع مختلف السلع والتحف والمصنوعات البحرينية حتى يجد كل زائر ما يشبع رغباته الشرائية أسوة بباقي الأسواق التاريخية العريقة في دول مجلس التعاون الخليجي التي يتم الاهتمام بها كونها أحد أهم الروافد السياحية والاقتصادية وهوية تعكس تاريخ الوطن وحضارته، وهناك حاجة إلى التركيز على السائح الخليجي بالدرجة الأولى كونه المستهلك الأول عالمياً بعد مواطني جمهورية الهند في اقتناء الذهب، فالملاحظ أن هناك نوعا من التركيز على السائح الغربي الذي يكتفي بالتقاط صور لباب البحرين والمحلات القديمة ويرحل دون أن يُنفق دولاراً واحداً في شراء أبسط سلعة أو حتى يرتشف كوب قهوة في إحدى مقاهي المنامة العريقة، في حين أن السائح أو المستهلك الخليجي هو الأكثر إنفاقاً في اقتناء الذهب البحريني.

لسنوات طويلة اكتسب الذهب البحريني سمعة عالمية بجودته العالية ودقة وجمال تصاميمه بينما لم نلمس حملات متكاملة تروج لهذا المنتج وتستقطب المستثمرين في هذا القطاع وتمنح تسهيلات للمصممين ومصنعي المجوهرات لتصبح المنامة مركزاً عالمياً لبيع وتصميم الذهب والمجوهرات، وعليه نأمل أن تتبنى وزارة السياحة والتجارة وهيئة البحرين للسياحة والمعارض وحتى غرفة تجارة وصناعة البحرين وهيئة البحرين للثقافة والآثار برنامجاً شاملا يدعم سياحة الذهب في البحرين أسوة بباقي السياحات المختلفة التي تتبناها الدول لدعم اقتصاداتها وزيادة ناتجها المحلي.